# حملة" لا للإخلاء القسري" :
# التضامن الدولي، سلاح لضمان سكن آمن و كريم.

يعاني مليار شخص في العالم حاليا من اختلال للأمن في السكن بسبب الاستثمارات الكبيرة لرؤوس الأموال العقارية و المالية، كما يعاني هؤلاء الأشخاص من التمييز الاجتماعي و الاقتصادي و العرقي ومن الحروب و الكوارث الطبيعية. و عوض أن يتراجع هذا العدد الضخم ممن لا يملكون مسكنا و ممن يقطنون مساكن غير لائقة بحوالي 100 مليون شخص بحلول عام 2020 كما جاء في الهدف السابع من أهداف الألفية للتنمية فإنه من المتوقع أن يرتفع هذا العدد بـ 700 مليون شخص.و السبب الرئيسي لذلك هو أن قضية التمدين تخضع لقواعد نيوليبرالية مملاة من صندوق النقد و البنك الدوليين اللذين يفرضان قيودا على السياسات الاجتماعية و سياسات الخصخصة في القطاع العقاري.
و لمواجهة هذا الوضع المأساوي أطلق الائتلاف العالمي للسّكّان حملة "لا للإخلاء القسري" أثناء انعقاد المنتدى الاجتماعي الرّابع ببومباي(جانفي 2004)واقترح تعبئة التضامن الدولي وذاك انطلاقا من السكان المتضررين لبعث أمل جديد في الكرامة وفي سلامة السكنى باستعمال كل الوسائل اللاّزمة.

الهدف هو ضمان الحق في السكن للجميع، فلا يجب أن يتعرض أي شخص للطّرد. و إذا تعين نقل أشخاص معينين فإنه من الضروري أن توفر لهم مسبقا مساكن لائقة وآمنة و كافية. ويعني هذا احترام البند 11 من الاتفاق الدولي حول الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية مع إشارة خاصة للتعليق العام رقم 4 للجنة منظمة الأمم المتحدة الخاصة بالحقوق(1990).

لتحقيق هذا الهدف اقترح الائتلاف العالمي للسكان إقامة فضاء مشترك يضم كل الحركات الاجتماعية المدنية لتوحيد المبادرات المحلية و الوطنية و الدولية. وقد دعا الائتلاف كذلك المنظمات غير الحكومية و الشبكات المدافعة عن الحق في السكن والهيئات المختلفة و الأمم المتحدة لمساندة هذه الحملة.

هذه الحملة هي أساس نشاط ممثلي الائتلاف العالمي للسكان حتى داخل المجموعة الاستشارية للأمم المتحدة الخاصة بالطرد القسري.

## كيف تنتظم هذه الحملة؟

تنقسم حملة "لا **للإخلاء** القسري" إلى عدّة مستويات و ذلك حسب درجة انخراط و تعبئة المنظمات المعنية مباشرة بالموضوع وكذلك حسب خطورة الوضع القائم:

- منظومة إنذار دولية مع توفر شبكات محلية للإخطار عن الخروقات التي تطال الحق في السكن؛
- دعوات للتضامن الدولي؛
- اقتراح بعثات تقص ومصالحة على المجموعة الاستشارية للأمم المتحدة الخاصة بالطرد القسري؛
- دعم تبادل خبرات التجارب الناجحة لجمعيات السكان و السلطات المحلية لمنع حدوث حالات طرد دون ضمان إعادة إسكان مناسب؛
- المساعدة على إنجاز واختبار خطط العمل المحلية و الوطنية و الدولية لأمن محلات السكن وسلامتها.

## أين تنظم الحملة؟

تنظم الحملة حاليا في بلدان عديدة:

**نيروبي (كينيا):** هناك 300000 ألف شخص مهددون بالطرد بسبب استثمارات في البنيات التحتية كالطرق السيارة والسكك الحديدية وخطوط الكهرباء. و لهذا نظمت حملة "وو نيروبي وو!" على المستوى المحلي من خلال تعبئة السكان واللجوء للقضاء و تنظيم اللقاءات و على المستوى الدولي عن طريق إرسال ماياهز الـ10000 رسالة إلكترونية لكل المؤسسات المعنية بالأمر و ذلك بفضل صفحة إنترنت خاصة. و قد مكنت هذه الحملة من توقيف حالات الطرد.و أصبح الجدال حاليا ينصب حول الإصلاح العقاري وسلامة المساكن وقد يتم تمويل ذلك من الصندوق الشعبي للأرض و المسكن الذي قد يتم تمويله هو الآخر من جزء من الدين الخارجي لكينيا الذي تتم المطالبة بشطبه. وقد بدأت مفاوضات مع إيطاليا لتسخير ما مقداره 45 مليون يورو لاختبار قدرة الصندوق على التعامل مع مدينتي صفيح.

**زيمبابوي:** في سنة 2005 تم الإلقاء بـ 700000 شخص في الشارع في "عملية موراميباتسفينا" (" رمي القاذورات بعيدا") التي نظمتها الحكومة في زيمبابوي، غير أن عدد الأشخاص الذين تضرروا من هذه العملية قد يتجاوز 2.5 مليون شخص من أصل 12.5 مليون نسمة من بينهم 300000 طفل أجبروا على الانقطاع عن دراستهم. و قد طالبت الحملة المحلية - و التي تساندها على المستوى الدولي عملية "لأجل استرجاع الحق في السكن في زيمبابوي" – بوقف عمليات الهدم و الطرد و إقامة مخطط لتحسين أوضاع مدن الصفيح بالاتفاق مع السكان المعنيين بالأمر وطالبت كذلك بشطب الدين الخارجي لأجل تسخير الموارد المالية لصالح الصناديق الشعبية للأرض و المسكن. ودفعت هذه المبادرات المجموعة الدولية إلى الاستفسار عن هذه العمليات من الرئيس موغابي وهو زعيم سابق مناهض للاستعمار وقد أرسلت الأمم المتحدة بعثة للتحقيق في حالات الطرد.

**نيجيريا:** في موفى سنة 2005 قاد الرئيس النيجيري اوباسانغو واحدة من أعنف وأكبر عمليات طرد للسكان، فأكثر من أربعة ملايين شخص يتهددهم الطرد من جملة سبعة ملايين و ذلك لإقامة المخطط الضخم للعاصمة أبوجا. و يضاف إلى هذا تهديد 20000 شخص بالطرد من مساكنهم ذات الملكية العمومية بلاغوس وهو تهديد بدأت تنفيذه بوحشية وزارتا الإسكان و الدفاع العازمتان على خصخصة هذا القطاع. وقد تعبأت العشرات من الجمعيات المحلية و الكنائس حول نداء " لنكسر طوق الصمت المحيط بحالات الطرد و لندافع عن الحق في السكن في نيجيريا!"و هو نداء أطلقه ائتلاف " لا **للإخلاء** القسري" النيجيري، وطالبت هذه الجهات بوقف عمليات الهدم وحالات الطرد و بالتعويض و إعادة الإسكان الفوري لمن لا يملكون مأوى. كما نددت بعمليات الخصخصة وبمشروع مخطط مدينة أبوجا الضخم مطالبة كذلك بتجميد كافة الاستثمارات الأجنبية التي تؤدي إلى خروقات في مجال حقوق الإنسان. و اقترح النداء تعبئة الموارد المالية الناتجة عن عملية شطب الدين الخارجي لصالح الصناديق الشعبية للأرض و المسكن.

**جمهورية الدومينيكان:** يتهدد الطرد ما يقارب المليون شخص بسبب المضاربات في الأراضي التي يقطنون بها دون سند الملكية. وقد تم إطلاق حملة مناهضة لذلك بمناسبة اليوم العالمي ضد **الإخلاء** القسري في 2004 ، وشاركت في هذه الحملة الجمعيات المحلية و إقليم سان دومينغو بدعم من حكومة إقليم الباسك.ومكنت الحملة من وقف تنفيذ عدد من عمليات الطرد ومن فتح حوار وإجراء مشاورات. وهنا أيضا يتم الحديث عن الصندوق الشعبي للأرض و السكن وقد أنشئت مؤسسة لإعطاء بدائل ناجعة(كوبهابيتات). وقد أرسلت المجموعة الاستشارية للأمم المتحدة الخاصة بالطرد القسري بعثة للتقصي و المصالحة في مارس/آذار 2005، لكن حالات **الإخلاء** القسري مستمرة ومنها ما استعمل فيه السلاح من طرف المجموعات شبه العسكرية. لهذا من المفترض زيادة الضغط بفتح جبهات أخرى خاصة بمقاطعة الشركات السياحية المتورطة في القضية.وتجدر الإشارة إلى أنه قد أرسي تنسيق بين حملة لا للإخلاء القسري لأمريكا اللاتينية والكاريبي وبين كوهابيتات.

**إيطاليا:** يتهدد أكثر من 600000 شخص خطر الطرد من محلات سكناهم بسبب المديونية و انقضاء آجال الإيجار و خصخصة قطاع المساكن العمومية. وقد تمحورت الحملة في إيطاليا حول تعبئة المقاومة ضد **الإخلاء** القسري و تنظيم مظاهرات ضخمة في الشوارع وإطلاق مبادرات برلمانية و تقديم ملف في القضية للأمم المتحدة. وقامت لجنة الأمم المتحدة للحقوق بتوجيه تنبيه قاس للحكومة بفضل هذه الحملة. في حين أرسلت المجموعة الاستشارية للأمم المتحدة الخاصة بالطرد القسري أول بعثة إلى بلد من مجموعة السبعة الكبار في فبراير / شباط 2005. وتمخض عن ذلك توقيع بروتوكول مع البلدية يعلن روما مدينة "خالية من عمليات الطرد القسري" . و أجبرت الحملة الحكومة على سن قانون يسمح بتحويل جزء من عمليات **الإخلاء** إلى عقود إيجار جديدة و بمساندة التصديق على مخطط إنشاء 500 مسكن اجتماعي خلال الخمس سنوات المقبلة. وأثارت الحرائق التي شبت في عدة مساكن غير لائقة- و التي أدت إلى وفاة عشرات الأشخاص خلال صيف 2005 بباريس- مسألة ضرورة الاستمرار في التعبئة على عدة مستويات. وبما أن عمليات **الإخلاء** القسري استؤنفت بعد فصل الشتاء فإن تعبئة الجماهير بوشرت هي أيضا.

**كرواتيا:** في سنة 1996 وبعد انتهاء الحرب في يوغوسلافيا تم سن قانون يمنع 40000 شخص من حق السكن مدى الحياة في مساكن خاصة وهو حق ينتقل بالوراثة و هؤلاء السكان يتمتعون به منذ عام 1945. وعقب قرار المحكمة الدستورية المبطل لإلزامية ضمان مساكن بديلة ومناسبة و مع رفع مبلغ الإيجار بأكثر من60% بنهاية عام 2005 وقعت سلسلة من عمليات **الإخلاء** القسري للعجزة والفقراء.
وطالبت حملة **"استرجاع حق المستأجرين في أمن السكنى"** والتي أطلقها ائتلاف اتحادات المستأجرين وعشرات المنظمات و الأحزاب السياسية بوقف عمليات **الإخلاء** وإلغاء المعايير المنافية للاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والسكن. و لذلك فإن النداء الذي بث عبر شبكة الإنترنت والذي وقعه الآلاف من الأشخاص يطالب أيضا المنظمات الدولية بممارسة ضغط على كرواتيا خاصة في الوقت الذي تجري فيه هذه الأخيرة مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

**ديل فارم، باسيلدن (بريطانيا العظمى):** يتعلق الأمر بأكبر مجموعة من الرحل في المملكة المتحدة، ويقيم هؤلاء في شاليهات و بيوت متنقلة و عربات جيدة الصيانة على أراض يملكونها والتي كانت تكوم عليها في الماضي هياكل السيارات. غير أن هذه الجماعة من الناس المستقلين بذاتهم- و الذين يتكلمون لغة "الغامون" و هي لغة قد تكون أصولها قريبة من السلتية- مهددة بـ"تطهير عرقي" من طرف مجلس مقاطعة باسيلدن.وقد قرر المجلس هدم عدد كبير من مساكنهم نتيجة لحملة هوجاء نظمها المحافظون ضد الغجر. و يلح نداء "لا **للإخلاء** القسري ضد الغجر في بريطانيا العظمى" ،المدعوم من عشرات المنظمات و الشخصيات مثل الممثلة فانيسا ريدجرايف، على وقف حالات الطرد و يطالب حكومة المملكة المتحدة بإنشاء لجنة تحقيق وإلغاء المعايير المعتمدة من طرف الحكومة و المجلس البلدي المحلي و التي لا تتماشى مع مضامين الاتفاقيات الدولية حول حقوق الإنسان و السكن.

و بعث الائتلاف العالمي للسكان من جهته برسائل تضامن مناهضة لعمليات **الإخلاء** القسري: **ليما (بيرو) و نيودلهي ومومباي (الهند) و كاراتشي (باكستان) و مانيلا (الفيليبين) و بيكين (الصين) و كيلومبو و ساو باولو وكوريتيبا (البرازيل) والأراضي المحتلة (فلسطين) و ناغويا (اليابان) وبتشكيك (قيرغيزستان) وبرشلونة وإشبيلية (إسبانيا) وهنغاريا و نيو أورليانز (الولايات المتحدة) و الباراغواي.**

## مقترح الصندوق الشعبي للأرض و المساكن:

غالبا ما تكون عمليات **الإخلاء** القسري ناتجة عن خطط الاستثمارات الممولة من قبل الدول الغنية وصندوق النقد و البنك الدوليين و الرامية إلى إنشاء الطرق والسكك الحديدية والمراكز السياحية و التجارية وغيره في الدول النامية. و نادرا ما يكون الأمر ضرورة ملحة للسكان المحليين بقدر ما يكون وسيلة لدفع متعلقات الدين الخارجي. و في كل الحالات تقريبا ترفض الدول الفقيرة التفاوض مع جمعيات السكان لإعادة إسكان الأشخاص المهددين بالطرد معللة ذلك بعدم توفرها على الموارد الضرورية.و الواقع أن هذه الدول تخصص جزءا كبيرا من مواردها المالية لتغطية الدين الخارجي.

## مقترح إنشاء صناديق شعبية للأرض والسكن:

وبما أن هذا الدين غير مشروع و غير عادل و لا يمكن دفعه وأن الحكومات عليها دفع الدين الاجتماعي، فإن الائتلاف العالمي للسكان اقترح خلال المنتدى الاجتماعي في يوليو/ تموز 2004 للحركة المناهضة للدين وكذلك لحركة فيا كامبيسينا إنشاء صناديق شعبية للأرض و السكن.و قد يتعلق الأمر بصناديق تراقبها جمعيات السكان و السلطات المحلية و التي من المفترض أن تسخر بالخصوص الموارد المفرج عنها من شطب الدين الخارجي لتمويل سياسات الإسكان والتمدين الحكومية.

هذا المقترح الذي قبلته جمعية الحركات الاجتماعية الحضرية خلال المنتدى الاجتماعي العالمي لسنة 2005 أصبح أساسيا بالنسبة للتيار الذي يتبنى شطب الدين من طرف مجموعة الثمانية الكبار(إيدنبورغ 2005 ). و أعربت مؤخرا الهيئة المختصة بالسكان في الأمم المتحدة وبعض الحكومات وجمعية برلمانيين مساندين لحق السكن و بعد فشل أهداف الألفية عن دعمهم لمثل هذا المقترح.

## مقترح "أراض خالية من عمليات الإخلاء القسري"

تقع على عاتق السلطات المحلية بالدرجة الأولى مسؤولية مواجهة النتائج السلبية لعمليات الطرد لكنها غالبا ما تفتقر إلى الوسائل القانونية والمالية لإعطاء أجوبة شافية للضحايا.

و قامت إدارات فرنسية بالتنسيق مع بلدية بوبينيي في سنة 2004 بإعلان أراضيها خالية من عمليات **الإخلاء** القسري و لو تعارض دلك مع القانون الوطني بعد أن لاحظت ضرورة تعديل خروقات البند 11من الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية . و قد أثارت هذه المبادرات غضب السلطات الحكومية لكنها في الوقت نفسه منحت دعما مؤسساتيا للحركات المناهضة الإخلاء القسري بنجاحها في تحقيق بعض المنجزات.

ورغم إبطال الأحكام من قبل المحاكم الإدارية فإن العمد واصلوا نضالهم وطرح مبادراتهم وعلى سبيل المثال حملتهم ضد قطع إمدادات الماء عن المدينين. و خلال سنتي 2005 و 2006 تم إصدار أحكام جديدة مناهضة للطرد. كما صودق في إيطاليا على مقترح "أراض خالية من عمليات **الإخلاء** القسري" و أصبحت روما بذلك أول مدينة تعلن خالية من عمليات الطرد.

## ضد الخصخصة من أجل إعادة إطلاق الخدمات الحكومية:

يحاول الليبراليون الجدد خصخصة الخدمات الحكومية كالماء والطاقة و الاتصالات و خاصة قطاع السكن الاجتماعي الذي يعتبر مصدرا جديدا للربح. ففي أفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية يريد الليبراليون الجدد و صندوق النقد و البنك الدوليين فرض الخصخصة شرطا للتنازل عن الدين لأجل توظيف رأس المال المالي المرفوعة عنه القيود بسبب أزمة البورصة.
و لو أقر الاتحاد الأوروبي توجيهات بولكيشتاين حول تحرير الخدمات فإن 18 مليون عائلة تعيش حاليا في المساكن الاجتماعية ستكون تحت رحمة قانون السوق. أما في الولايات المتحدة فقد أدت التقييدات المالية المفروضة على قطاع السكن الاجتماعي بسبب مصاريف حرب العراق إلى عدم استقرار مساكن الطبقات الشعبية.و في بلدان أوروبا الشرقية ومن ضمنها روسيا أصبح المكترون و لأول مرة مهددين **بالإخلاء** بسبب الإصلاحات التي يشهدها قطاع العقار.
وبما أنه توجد علاقة وثيقة بين عمليات الخصخصة و زيادة اختلال الأمن في المساكن حسبما تلاحظه منظمات السكان في البلدان المختلفة فإنه يتم تنظيم مبادرات لمكافحة هذه السياسة على المستويين المحلي و الوطني.
ولما كان الهدف مواجهة سياسات العولمة النيوليبرالية فإن الائتلاف الدولي للسكان يبحث داخل المنتديات الاجتماعية عن خلق تنسيقيات مناهضة للخصخصة على المستوى القاري لمناهضة الخصخصة والإقلاع بقطاع السكن الاجتماعي.

**كونوا أنتم أيضا مع شبكة التضامن الدولي لأجل مسكن آمن !**
**لتصبح مدينتكم منطقة خالية من عمليات الإفراغ القسري!**
**أنشئوا الصناديق الشعبية الأرض و المساكن!**
**ناضلوا ضد خصخصة الخدمات الحكومية!**
**انضموا إلى حملة "لا للإفراغ القسري"!**

**info@habitants.org**